

المحور الثامن: التسيير المالي والمحاسبي للمؤسسة

1- **تعريف التسيير المالي:** هي وظيفة داخل المؤسسة تُعنى بتسيير الموارد المالية عبر التخطيط لها وتنظيم استخدامها ومراقبة تدفقاتها (دخولا وخروجيا)، مع العمل على تحقيق توازن بين مردودية الاستثمارات وتكلفة الحصول على التمويل، بما يضمن تحقيق ربحية المؤسسة.

2- **تعريف المحاسبة:** المحاسبة نظام يُعنى بجمع وتسجيل وتحليل المعلومات المالية بهدف قياس أداء المؤسسة ودعم اتخاذ القرار. وتُستخدم سجلاتها لتوثيق جميع العمليات المالية، مما يسمح بتقييم نشاط المؤسسة.

3- أهداف التسيير المالي:

- تعظيم القيمة الحالية لثروة المساهمين من خلال رفع قيمة المؤسسة في السوق.
- تحقيق أفضل عائد ممكن من الاستثمارات.
- مراعاة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة عبر المساهمة في خدمة المجتمع والبيئة (مثل حماية البيئة، دعم البحث العلمي).

4- وظائف التسيير المالي:

- **التخطيط المالي:** هو عملية تقدير للاحتياجات المالية المستقبلية، مع تحديد مصادر التمويل المناسبة، بما يسمح للمنظمة بضمان استمراريتها وتحقيق النمو. وتمثل خطوات التخطيط المالي في:
 - تحديد الأهداف: وضع أهداف واضحة (طويلة وقصيرة الأجل) قابلة للقياس.
 - إعداد الموازنات: تقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة لتحديد الاحتياجات المالية.
 - تحديد مصادر التمويل: اختيار أنسب مصادر التمويل، مثل: التمويل الداخلي (إيرادات، رأس المال)، التمويل الخارجي (قروض)، مصادر أخرى (بيع أصول).
- **اختيار مصادر التمويل:** تُعدّ مصادر التمويل أحد المحاور الأساسية في التسيير المالي، حيث تعتمد عليها المؤسسة لتغطية احتياجاتها التشغيلية والاستثمارية. ويمكن تصنيف هذه المصادر إلى نوعين رئيسيين:
 - أولاً: **مصادر التمويل قصيرة الأجل (المؤقتة):** هي مصادر تُستخدم لتمويل النشاطات اليومية للمؤسسة، وتتميز بقصر فترة استحقاقها، ومن أهمها:
 - الائتمان المصرفي: يمثل القروض قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك التجارية لتمويل العمليات الجارية، مثل تمويل المخزون أو تغطية النفقات التشغيلية.
 - الائتمان التجاري: يتمثل في التسهيلات التي يمنحها الموردون للمؤسسة، حيث يتم شراء السلع أو المواد الأولية دون دفع فوري، على أن يتم السداد لاحقاً. ويأخذ شكل الحسابات الدائنة أو أوراق الدفع.

ثانياً: مصادر التمويل طويلة الأجل (الدائمة): تُستخدم لتمويل الاستثمارات والمشاريع طويلة المدى، وتتميز بطول فترة استحقاقها، وتشمل:

■ السندات: تمثل قروضاً طويلة الأجل تحصل عليها المؤسسة من المستثمرين، وتلتزم بسدادها مع الفوائد وفق شروط محددة.

■ الأسهم: تعبر عن حصص ملكية في رأس مال المؤسسة، وتنقسم إلى أسهم عادية وأخرى ممتازة، ويُعد حاملوها شركاء في الملكية.

■ الأرباح المحتجزة: تمثل جزءاً من الأرباح التي لا يتم توزيعها، بل يُعاد استثمارها داخل المؤسسة لتمويل نشاطاتها.

■ بيع الأصول الثابتة غير الضرورية: تلجأ المؤسسة إلى بيع الأصول التي لم تعد بحاجة إليها (مثل الأراضي أو المعدات) لتوفير سيولة مالية.

- اتخاذ قرار الاستثمار: يتمثل تخصيص أموال المؤسسة في أصول تحقق أعلى عائد ممكن مع التحكم في المخاطر. وهو مهم بالنسبة للمؤسسة في كونه يحدد ربحيتها وهيكل أصولها واتجاهها المستقبلي. ومن أنواعه:

■ قصير الأجل (أصول متداولة): تمويل النشاط اليومي كالمخزون والمصاريف التشغيلية (أقل من سنة).

■ طويل الأجل (أصول ثابتة): تمويل المباني والآلات والتجهيزات (لعدة سنوات).

- الرقابة المالية والتحليل المالي: تُكتمل الرقابة المالية عملية التخطيط ضمن التسيير المالي، حيث تهدف إلى التأكد من تنفيذ العمليات المالية وفق الخطط المرسومة، من خلال الاعتماد على معايير محددة تساعد على كشف الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

بينما يُعدّ التحليل المالي أداة أساسية تُستخدم لدراسة القوائم المالية واستخلاص مؤشرات تُمكن من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، سواء في فترة زمنية واحدة (تحليل ثابت) أو عبر عدة فترات (تحليل متحرك)، مع مقارنتها بمعايير تاريخية أو قطاعية. ويُعزّي التحليل المالي عملية الرقابة بالمعلومات اللازمة، في حين تساهم الرقابة في توجيه الأداء المالي وضبطه، مما يعزز كفاءة التسيير المالي ككل.

يمكن القيام بالتحليل المالي عن طريق استخدام طرق وأساليب مختلفة، أهمها النسب المالية.

5- العلاقة بين التسيير المالي والتسيير المحاسبي:

هناك خلط بين المحاسبة والإدارة المالية بسبب استخدام نفس المصطلحات والبيانات، لكن لكل منهما دور مختلف. فالمحاسبة تهتم أساساً بتسجيل وجمع المعلومات المالية، بينما يقوم التسيير المالي بتحليل هذه المعلومات واستغلالها في اتخاذ القرارات. ورغم تزايد أهمية المحاسبة في توفير البيانات، تبقى مسؤولية التسيير المالي أشمل، حيث تشمل التحليل والتخطيط والرقابة لضمان حسن توجيه الموارد المالية.